الجزائر: أعضاء بمنظمة «ماك» اعترفوا بقتل شاب حرقاً

بثّ التلفزيون الجزائري الحكومي، ما قال إنها اعترافات لمتورطين في قتل شاب حرقا قبل أيام في ولاية "تيزي وزو" شرق العاصمة، أقرّوا فيها بانتمائهم لحركة "ماك" الانفصالية التي تصنفها السلطات "إرهابية".

وقال أحدهم إنه عضو في حركة استقلال القبائل (ماك)، وإنه "نادم" على ما قام به في حق الشاب الذي قتل حرقا، و"طلب الصفح من عائلة الضحية".

كما أقر آخر بانتمائه للحركة منذ 2012، بصفته أمين صندوق المال لديها، وعبر عن ندمه على المشاركة في الجريمة التي أودت بحياة الشاب، بحسب التلفزيون.

و"ماك" حركة ذات توجه انفصالي تأسست عام 2002، ويتواجد معظم قادتها في فرنسا، وتطالب باستقلال محافظات يقطنها أمازيغ شرقي الجزائر، وأعلنت في 2010 تشكيل حكومة مؤقتة لهذه المنطقة، وصنفتها الجزائر في مايو الماضي "منظمة إرهابية".

وفي وقت سابق، قالت الشرطة الجزائرية إن منظمة مصنفة "إرهابية" (لم تسمّها)، تقف وراء قتل الشاب في تيزي وزو.

وأضافت، في بيان، أنه جرى توقيف 25 آخرين مشتبه بهم في قضية قتل الشاب جمال بن إسماعيل بمدينة "ناث إيراثن" في ولاية تيزي وزو، بعد أن كانت أوقفت الأحد 36 شخصا، على خلفية القضية ذاتها.

حمدان: طهران منحت دعماً كبيراً للقضية الفلسطينية

المقاومة تضع العلاقات مع إيران في مصاف أولوياتها السياسية

عرض عسكري لقوات حماس

عزت حامد

صرح أسامة حمدان ، القيادي البارز في حركة حماس وهو ايضا المسؤول عن العلاقات الدولية والخارجية في حركة حماس ، في مقابلة مع قناة الأقصى ، بأن وفداً رفيعاً من حماس زار طهران بمناسبة أداء اليمين الدستورية للرئيس الإيراني الجديد رئيسي .

وأعتبر حمدان أن هذه تمثل خطوة أخرى نحو توثيق العلاقات مع إيران وزيادة تأثير الجمهورية الإسلامية في فلسطين. كما أشار حمدان إلى أن ذلك يظهر الدعم الذي منحته طهران للقضية الفلسطينية ويظهر عمق العلاقات بين إيران وحماس. وأضاف حمدان أن وفودًا أخرى ستزور طهران قريبًا.

اللافت أن هذا التقارب مع إيران يأتي مع تصاعد أزمة إعادة الإعمار ، حيث تواصل السلطة مفاوضاتها مع البنوك في فلسطين لإيجاد سبل لتحويل الأموال القطرية إلى قطاع غزة.

وذكرت مصادر في وزارة المالية الفلسطينية أن أسباب التأخير هي تخوف البنوك من قانون مكافحة الإرهاب الأمريكي. تواجه حماس صعوبات في إقناع البنوك والدوائر. المتبرعون لتحويل الأموال لإعادة الإعمار من أضرار الحرب الأخيرة. وكان الناطق باسم حماس حازم قاسم قد تحدث في مايو عن الموضوع مع صحفيين صغار متهمين مصر بعدم التحرك بسرعة لحل القضية ، مما تسبب في تأجيل القاهرة لإعادة تأهيل غزة. القاهرة ، كما قال قاسم ، تحملت المسؤولية عن غزة ، لذلك نتوقع منها أن تدفع هذه القضية إلى الأمام.

المثير للانتباه أن هذه الأزمة تأتي مع تصاعد أزمة مراكز تلقي لقاح مرض فيروس كورونا (كوفيد19–) المنتشرة في قطاع غزة للحصول على الجرعات المضادة للمرض شبه خالية من الزوار.

وشكا مسؤولون في وزارة الصحة بغزة، من أن نسبة من حصل على اللقاح لا تزيد عن 10 في المائة من أصل 1.5 مليون نسمة يجب أن يحصلوا عليه.

ويقول رامي العبادلة مدير دائرة مكافحة العدوى في الوزارة لوكالة أنباء ((شينخوا)) إن أعداد الأشخاص الذين حصلوا على اللقاح المضاد لفيروس كورونا بلغ 113 ألف شخص لا يمثلون 10 في المائة.

ويضيف العبادلة أن نسبة الأشخاص مقارنة مع عدد سكان القطاع البالغ مليوني نسمة ضعيفة لمواجهة الفيروس خاصة مع زيادة الحالات الخطيرة خلال 3 أسابيع من 19 حالة إلى 64.

ويشير إلى أن وزارة الصحة سمحت بالحصول على اللقاح من عمر 16 عاما في محاولة لتشجيع السكان على الإقبال، لافتا إلى أن كافة اللقاحات متوفرة في المراكز الصحية.

من جهته وصل الرئيس الفلسطيني محمود عباس إلى العاصمة الأردنية عمان أخيرا والتقى بالعاهل الأردني الملك عبد الله وبحثا التطورات السياسية الراهنة والعلاقات الثنائية والقضايا المشتركة.

وشارك في الاجتماعات: رياض المالكي وزير الخارجية حسين الشيخ رئيس السلطة المدنية ماجد فرج رئيس المخابرات العامة ماجد الخالدي ومستشار ابو مازن. الجانب الأردني ، ص. بشار الخصونة ووزير الخارجية أيمن الصفدي ورئيس جهاز المخابرات احمد حسني. يأتي هذا الاجتماع في إطار استمرار تكثيف الجهود الدبلوماسية والأمنية بين السلطة الفلسطينية. والأردن بما في ذلك قضية المقدسات الإسلامية شرقي القدس.

فلسطين: غياب المساءلة يجرّئ إسرائيل على ازدراء القانون الدولي

قالت فلسطين، إن الفشل في ضمان المساءلة يؤدي إلى زيادة جرأة ازدراء إسرائيل للقانون الدولي.

جاء ذلك في ثلاث رسائل متطابقة بعثها المندوب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة رياض منصور، إلى كل من الأمين العام للأمم المتحدة، ورئيس مجلس الأمن، ورئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، حول الجرائم الجسيمة التي تواصل إسرائيل، ارتكابها في فلسطين، وفق وكالة الأنباء الفلسطينية الرسمية.

ودعا منصور المجتمع الدولي، إلى التحرك الفوري لوضع حد لقتل الاحتلال للمدنيين الفلسطينيين.

وشدد على أن مثل هذه الجرائم المتكررة "تفرض الاستمرار في دعوة المجتمع الدولي لتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني وفقا للقانون الدولي، والتأكيد على ضرورة تحقيق المحكمة الجنائية الدولية كوسيلة مشروعة لضمان العدالة لضحايا هذا الاحتلال غير القانوني، والقاسي".

وأكد منصور على ضرورة قيام المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، بتجاوز التصريحات والإدانات المتكررة واتخاذ إجراءات عاجلة وحاسمة لتحقيق العدالة.

ومن بين هذه الإجراءات التي ذكرها منصور في رسائله "إغلاق الأسواق أمام منتجات المستوطنات الإسرائيلية، وفرض حظر على الأسلحة وعلى القوة القائمة بالاحتلال، ودعم المحكمة الجنائية الدولية في بحثها للحالة في فلسطين".

وكشف منصور في رسائله إلى استشهاد أربعة شبان فلسطينيين على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي في مدينة جنين ومخيمها.

كما تطرق منصور إلى سياسة التهجير الإسرائيلية من خلال هدم المنازل وتدمير الممتلكات في القدس الشرقية.

وأشار إلى قيام قوات الاحتلال، في 10 أغسطس، بهدم مبنى سكني في حي سلوان وتشريد 12 فردا من عائلة عودة، وفي اليوم التالي، تشريد 25 فردا من عائلة خضر بعد إجبارهم على هدم منزلهم بأنفسهم في بيت حنينا.

ولفت منصور، أيضا، إلى إعلان إسرائيل الأخير لبناء أكثر من 2000 وحدة استيطانية في الضفة الغربية المحتلة.

وفيما يتعلق بقطاع غزة، أشار منصور إلى تعرض القطاع المحاصر لغارات جوية إسرائيلية تسببت بإلحاق أضرار بالبنية التحتية في بيت لاهيا وجباليا ومدينة غزة.

مجلس الأمن يحذر من تداعيات الصراع الليبي علي دول الجوار

أعرب مجلس الأمن الدولي، عن "القلق لبالغ إزاء تأثير الصراع الليبي على البلدان المجاورة، ولا سيما في منطقة الساحل".

وحذر المجلس في بيان رئاسي أصدره بالإجماع (15 دولة) من التداعيات الناجمة عن الصراع الليبي "بما في ذلك ما يتعلق بالتهديدات الناشئة عن النقل غير المشروع للأسلحة وتكديسها المزعزع للاستقرار وإساءة استخدامها وتدفق الجماعات المسلحة والمرتزقة".

وحث بيان المجلس الذي حصلت الأناضول على نسخة منه، المجتمع الدولي على "المزيد من الدعم والتعاون الإقليمي وكذلك التنسيق بين ليبيا والبلدان المجاورة في منطقة الساحل وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، لمواجهة حدوث المزيد من التداعيات المزعزعة للاستقرار في المنطقة". كما أعرب مجلس الأمن عن "القلق إزاء تدهور الوضع الأمني في بعض دول غرب إفريقيا ومنطقة الساحل، وتمدد الإرهاب في منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد، وكذلك في منطقة غرب إفريقيا الأوسع". وأعاد بيان المجلس التأكيد على أن "استقرار الوضع وحماية المدنيين في منطقة غرب إفريقيا هي مسؤولية أساسية للحكومات المعنية ويتطلب استجابة متكاملة، بدعم من مكتب الأمم المتحدة لغرب إفريقيا، والمنظمات الإقليمية والمنظمات الدولية".

ولسنوات عانت ليبيا الغنية البلد بالنفط من نزاع مسلح، فبدعم من دول عربية وغربية ومرتزقة ومقاتلين أجانب، قاتلت مليشيا اللواء المتقاعد خليفة حفتر حكومة الوفاق الوطني السابقة، المعترف بها دوليا. ومنذ أشهر، شهدت ليبيا انفراجا سياسيا، برعاية الأمم المتحدة، ففي 16 مارس الماضي، تولت سلطة انتقالية منتخبة، تضم حكومة وحدة ومجلسا رئاسيا، مهامها لقيادة البلاد إلى انتخابات برلمانية ورئاسية، في 24 ديسمبر المقبل.

لكن حفتر ما يزال يعمل بمعزل عن الحكومة الشرعية، ويقود مليشيا مسلحة تسيطر على مناطق عديدة، ويطلق على نفسه لقب "القائد العام للجيش الوطني الليبي"، منازعا المجلس الرئاسي في اختصاصاته.

الجيش الليبي لا يستبعد «احتمالية» اندلاع حرب مجدداً

أعلن الجيش الليبي، احتمالية "اندلاع حرب في البلاد مجددا" بناء على "إشارات متكررة".

جاء ذلك في تصريحات لآمر غرفة العمليات المشتركة بالمنطقة الغربية أسامة الجويلي، وفق بيان نشره المركز الإعلامي لعملية بركان الغضب عبر صفحته بتويتر. وقال الجويلي: "هنالك إشارات متكررة لاحتمال اندلاع الحرب مجددا" وفق البيان.

وأوضح أنه "إذا كان هناك طرف لا يزال يرى أن الحرب هي خياره المفضل، فلتكن الحرب، والسلام على من اتبع الهدى".

ونقل المركز رفض الجويلي "بشدة طلب لجنة 5+5 تجميد الاتفاقيات ومذكرات التفاهم التي أبرمتها الحكومة الشرعية السابقة".

وأضاف: "الاتفاقية مع تركيا جاءت بناء على طلب حكومة معترف بها دوليا للمساعدة في صد العدوان على طرابلس أما روسيا والدول الأخرى الموجودة على الأرض لا تقر بأي اتفاقية مع ليبيا"

لبنان: «كيانات موازية تتغذى على انهيار الدولة»

تخطى الانهيار الاقتصادي في لبنان حدود التأثير المالي والمعيشي، وأصبح يهدد كيان البلاد، وينذر بتفكك الدولة المركزية، بينما تبرز طروحات التقسيم والفيدرالية مجدداً بأشكال مختلفة.

وما يعزز من احتمال تلاشي الدولة، تراجع دور مؤسساتها في المناطق الواقعة خارج العاصمة، مقابل تنامي دور الأحزاب وأتباعهم في تلك المناطق، ما يمهد لبروز كيانات صغيرة موازية.

أحد أبرز الأمثلة على هذا الواقع يتمثل بالانعدام شبه الكلي للكهرباء التي تنتجها الدولة من المعامل المركزية، لحساب مولدات الكهرباء الخاصة الموزعة في الأحياء والمناطق.

ومعروف في لبنان أن هذه المولدات تخضع إما لبلديات تابعة لأحزاب سياسية أو يملكها رجال أعمال معظمهم محسوب على الأحزاب السياسية السائدة في المناطق.

وهذا ما ينطبق أيضاً على تخزين المحروقات (بنزين ومازوت)، فبدلاً من أن يكون في منشآت الدولة، أصبح يُخزن بطرق غير شرعية في المناطق والبلدات، حيث نفوذ الأحزاب يطغى على مؤسسات الدولة.

"هذا الواقع هو نتيجة أزمات متعددة تضرب لبنان اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، تنذر بانهيار ما تبقى من الدولة ومؤسساتها"، وفق ما يقول الكاتب والمحلل السياسي منير ربيع، في حديثه للأناضول.

إلا أن ربيع يشير أن "بعض القوى السياسية تستثمر في تلك الأزمات بهدف شد العصب الطائفي والمذهبي، واستثماره لغايات سياسية أو انتخابية".

ويعطي مثالاً على هذا السلوك، ما حصل عقب انفجار عكار (منطقة ذات أغلبية إسلامية – سُنية)، حيث قال رئيس البلاد ميشال عون إن منطقة الشمال تحوي جماعات متشددة لخلق الفوضى الأمنية.

وفجر الأحد، وقع انفجار في خزان مُخبأ بطريقة غير شرعية يحوي آلاف الليترات من مادة "البنزين" في بلدة "التليل" في قضاء عكار شمالي البلاد، ما أدى إلى مصرع 27 شخصا وإصابة 79 آخرين.

أما صهر الرئيس عون، جبران باسيل (رئيس التيار الوطني) وهو أكبر تكتل نيابي مسيحي، قال حينها إن "عكار أصبحت وكأنها خارج الدولة بسبب قطع الطرقات ومصادرة صهاريج المحروقات"، داعياً إلى إعلانها "منطقة عسكرية".

الرد على اتهامات عون وباسيل جاء من زعيم "تيار المستقبل" سعد الحريري، بأن "التهم لمنطقة عكار والشمال باطلة"، وقال إن "عكار ليست قندهار، وليست خارج الدولة".

لكن ربيع يرفض هذه المقاربة التي تزيد من حدة الانقسام الطائفي، ويقول إن القوى السياسية في لبنان تسعى إلى شد العصب والاستثمار السياسي والمذهبي بالأحداث الجارية في البلاد.